ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

ISRAA NOORI GHULAM
Directorate of Education of Wasit Governorate
Email:
fatmtnwry19@gmail.com

Keywords:
Lords, New World colonies, King George III, Whig and Tory Parties, the British throne, Robert Walpole, slave trade, education reform laws, religious freedom for Catholics, tax reform laws

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	11 Jun 2023
Accepted	24 Sep 2023
Available online	1 Oct 2023

The conflict between the George III and British Parliament (1760-1820)

A B S T R A C T

Modern Britain/ United Kingdom has witnessed important developments at the constitutional and political levels. These developments belong to the change of the families that acceded to the throne, along with positive transformations in its parliamentary life, since the transformation of historic House of Lords in the thirteenth century into two competing halls: one represents the lords and other represents the commons, in addition to the entry of a new element to the arena of the continuous conflict between these elements. This element is the government that has begun an organized work since the era of George I, who came from Germany in 1714 because he did not speak the country's language (the English). During the reign of his grandson George III when serious transformations began, from the struggle of these different parties when he decided to wrest the power and the government's authority in favour of the throne. Consequently, he had a bitter struggle and conspiracy's approach, so each authority weakened the other. These transformations ended in two events that represented negative and dark points in the history of Britain/ United Kingdom, inter alia the murder of George III in a cunning way and the defeat of the British armies in the New World colonial wars. Our research tries to write down the images of the internal conflict and the transformations which took place during his era

© 202 3LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss51.3135

الصراع بين الملك جورج الثالث والبرلمان البريطاني (1760-1820)

م. م. اسراء نوري غلام / المديرية العامة لتربية محافظة واسط

الخلاصة:

شهدت بريطانيا الحديثة تطورات مهمة غلى الصعد الدستورية والسياسية، نتيجة تغير الأسر التي تناوبت على عرشها، فضلا عن تحولات ايجابية في حياتها البرلمانية، منذ ان تحول مجلس اللوردات التاريخي منذ القرن الثالث عشر الى قاعتين متنافسين إحداها يمثل اللوردات والآخر يمثل العموم، ودخول عنصر جديد الى ساحة الصراع المتواصل بين هذه العناصر، ألا وهو الحكومة التي بدأت العمل المنظم منذ عهد جورج الأول القادم من ألمانيا منذ 1714 بسبب عدم اتقانه لغة البلاد (الانكليزية)، وخلال عهد حفيده جورج الثالث حين بدأت تحولات خطيرة من صراع هذه الاطراف المختلفة حين عزم على انتزاع السلطة

وصلاحيات الحكم لصالح العرش، فحاض صراعا مريرا، انتهج مسارات مريرة من التآمر واضعاف كل سلطة للأخرى، وانتهت بحدثين مثّلا نقاطا سلبية وقاتمة في تاريخ بريطانيا، منها مقتل جورج الثالث بطريقة ماكرة، وهزيمة الجيوش البريطانية في حروب المستعمرات في العالم الجديد. إذ يحاول بحثنا هذا تدوين صور الصراع الداخلي والتحولات المتحققة في عهده.

كلمات مفتاحية: اللوردات، مستعمرات العالم الجديد، الملك جورج الثالث، حزبا الويك والتوري، العرش البريطاني، روبرت والبول، تجارة العبيد، قوانين إصلاح التعليم، الحرية الدينية للكاثوليك، قوانين إصلاح الضرائب.

نقلت الصحافة البريطانية عام 2017 قرار قصر باكنغهام (القصر الملكي في بريطانيا)، ولأول مرة، رفع الحظر عن 33 ألف وثيقة تتعلق بحكم عاهل بريطانيا (جورج الثالث) (1760- 1820)، الذي عرف بالمضطرب عقليا (رنيم *حنوش، 2017*)، أهم الوثائق هذه مسودة خطاب كتبها جورج الثالث بخط يده تتعلق يتنحيه عن العرش (دون أن يرسلها لأحد) وهي مليئة بشطب وبقع وتصويبات، دونت أثناء ايام الأزمة (آذار 1783) خاتمة (حرب الاستقلال الأميركية)، وتضمن: **"عقدت العزم على التنحي عن العرش وكافة السلطات المرتبطة بشخصي لصالح الوريث الشرعي وأكبر أبنائي (أمير ويلز)"**، كما أورد: **"أن المستعمرات في أميركا ضاعت، وهل بالإمكان استردادها عقب ضياعها منا؟"**، وتضمنت هذه الوثائق أدلة على اضطراب أوضاع العاهل النفسية، حين هدد في ملاحظاته المدونة أن: ستنتابه حالة «جنون» إذا ما فشل في الحصول على مراميه، فيما كانت زوجته الألمانية الملكة صوفيا تشارلوت (Sophia Charlotte Mecklenburg-Strelitz) (1744-1818/ 1761-1818) تعلم بأوضاع زوجها الصحية، وكانت ترى أن الاستحمام المستمر سيشفي الملك، وتضمنت الوثائق عددا كبيرا من الرسائل المتبادلة بين الحكومة والملك، تحوي ملاحظات تفصيلية تتعلق بالحرب في المستعمرات. وذكرت أن جورج الثالث أطول الملوك جلوسا على عرش بريطانيا، وهو يعاني من مشكلات صحية خلال المرحلة الأخيرة من حياته خصوصا بين سنتي 1788 و 1789، ثم عاودت نوبات متكررة لتضعفه سنة 1801. من ثم ساءت أوضاعه العقلية والنفسية فاصبح "مختل عقليا" وغير مؤهل لحكم المملكة، عليه تسلم نجله الأكبر الحكم منذ 1811، وهو ما تم توثيقه من خلال الفيلم (جنون الملك جورج) أو (Madness of king George) والذي أنتج 1994، فحاز على مجموعة جوائز*.

وعالجت دراسة أكاديمية (*الوائلي، 2011، ص92-109*) أوضاع جورج الثالث الصحية، فخلصت إلى وجود كميات كبيرة من مادة الزرنيخ السامة في شعر الملك، وذلك بعد سرد معلومات عن تحاليل طبية أجرتها فرق طبية من جامعة كنت البريطانية (University of Kent) على جثمانه، ونقلتها مجلة المشرط

أو (The Lancet) الطبية العالمية**.

ما يدل كذلك أن حاشية العرش تآمرت للتخلص منه وقتله عن طريق الأدوية، على اثر صراع مرير بين الملك وحاشيته وبرلمانه والحكومات المتعاقبة. وهو امر يستوجب تتبع العلاقة بين الملك والبرلمان.

فمنذ نشوئه اقترنت الحياة البرلمانية في بريطانيا، بصراعٍ محموم بين العرش الانكليزي ورجال البرلمان, وعبر السنوات صار ذلك الصراع ونتائجه المختلفة إلى محك لصياغة قوانين البلاد، وبلورة المواقف تجاه قضاياها الداخلية والخارجية المتواصلة، ليمتاز ذلك الصراع بالحيوية والديناميكية باتجاه تطوير مؤسسات البلاد لاسيما العرش والبرلمان، والواقع أن ذلك تحول الى معادلة قطبيها العرش والبرلمان، فيما ناتجها كان تطور بريطانيا سواء قانونياً أو دستورياً عبر الأزمنة، لذا فكل ملك يصبح بعد تسنمه العرش جزءاً من المعادلة شاء أم أبى، مع استثناء تمثل باختلاف الصراع من حيث الشدة، حسب طبيعة كل ملك الشخصية ورؤاه السياسية وظروفه الداخلية والخارجية، لذا فقد استمر الصراع عبر الزمن بمختلف الوتائر. حتى دخل معادلة الصراع منذ ومنذ 4 أبريل (نيسان) 1721 عنصر ثالث تمثل بالحكومة لةتتحول طبيعة الصراع من الثنائي إلى ثلاثية الأركان: "العرش، البرلمان، فضلا عن الحكومة"، إذ يمثل 4 أبريل 1721 تاريخ تشكل أول حكومة ترأسها وزير الخزانة حينذاك السير روبرت والبول Robert Walpole (1676-1745).

لقد خضع الملك جورج الثالث (1760-1820) إلى قاعدة الشد والجذب مع برلمانه أو حكوماته المتعاقبة (17 حكومة) *(يراجع: الملحق رقم 1)*، طوال سنوات حكمه التي انتهت واقعيا منذ 1810، بتولي أمير ويلز، نجله الاكبر جورج (الملك جورج الرابع فيما بعد) (1762-1830/ 1820-1830) الوصاية على عرش أبيه[i]، فيما مثلت تطورات البلاد الخارجية والداخلية حقول ذلك النزاع الذي لم تتوان عناصره الثلاثة عن السعي للاستحواذ على القدر الاكبر من الصلاحيات بقوانين تشريعية يقرها ممثلو الشعب، وتفاعل الأمر مع تحولات شهدتها البلاد على الصعد كافة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، ما ادخل بريطانيا والحياة البرلمانية فيها مرحلة جديدة.

وسنتتبع هنا طبيعة التطورات المهمة أثناء تلك المرحلة، بعنوانين، الأول يدرس شخصية جورج الثالث وتوليه عرش بريطانيا، وتناول طبيعة سياسته واهم مشكلات حكمة المبكرة كالمشكلة المالية وثورة المستعمرات الامريكية، وتناول أثرها في طبيعة علاقة الملك مع البرلمان البريطاني، فيما يتطرق العنوان الثاني، الى أثر الثورة الفرنسية السياسي على تطور الحياة البرلمانية البريطانية, وما افرزه من اصلاحات تم اقرارها خلال عهد الملك جورج الثالث, وتناول موقف الحكومة منها وكيفية إقرارها.

ولد جورج وليم فريدريك في لندن في 4 يونيو (حزيران) 1738, وهو حفيد الملك جورج الثاني

(George II Augustus) (1683-1760/ 1727-1760)، والابن البكر لأمير ويلز فريدريك (1707-1751) وأوغستا ساكس-غوتا (1719-1772)، وصادف ان ولد جورج قبل شهرين من موعد ميلاده الطبيعي، فعمده خلال اليوم نفسه الاسقف توماس سيكر(Bishop Thomas Seeker)، الذي كان عميد سانت جيمس وأسقف أوكسفورد (*Ayling, 1972, P. 32.*).

توفي والد جورج الثالث في (1751) فجأة وبطريقة غير متوقعة نتيجة ضربة مباشرة في رئتة (ربما أصيب بكرة غولف)، فصار ابنه جورج وريثا لعرش جده, ومن ثم ملكا لبريطانيا ابتداء من 25 نوفمبر (تشرين الاول) 1760 حتى 29 يناير (كانون الثاني) 1820، وهو الملك الثالث لبريطانيا من آل هانوفر، وعلى خلاف سابقيه من اسرته فقد ولد في بريطانيا، كما أنه أول ملك من آل هانوفر تمكن من اتقان الانكليزية، ولم يزر هانوفر اطلاقا في حياته, ويعتبر عهده الأطول بين سابقيه من ملوك بريطانيا، كما امتاز عهده بتعدد الصراعات العسكرية التي خاضتها بريطانيا من أجل املاكه في كل من أوروبا وأماكن أخرى في أفريقيا وآسيا والأمريكيتين، ففي بداية حكمه انتصرت بريطانيا العظمى على فرنسا في حرب السنوات السبع (1754-1763)، لتكون القوة الأوروبية الأقوى في أمريكا الشمالية والهند. مع ذلك، فقد فقدت بلاده العديد من المستعمرات البريطانية في العالم الجديد خلال حرب الاستقلال الأمريكية (1776-1783)، ثم اسهم في حروب لاحقة لمواجهة فرنسا النابليونية ابتداء من 1793، وانتهت بالانتصار على نابليون في معركة واترلو الشهيرة عام 1815. *(Hibbert, 1999, P. 396)*.

وفيما يتعلق بسياسة جورج الثالث الداخلية، فكانت بغيته الاولى تحجيم سلطة البرلمان والاحزاب وإعادة الهيبة للعرش، فحاول تشجيع النزاع الحزبي بين الاحزاب، وتحريك الخلافات معتمدا الرشى في تنصيب حكومات موالية لشخصه وصولا الى عودة الحكم المطلق، مما جعله يستقطب عناصر اليمين وتكليفهم بتشكيل الحكومة، من ثم ابتعد عن الاعتماد على الأحزاب الأخرى، لاسيما حزب التوري[ii]. وشهدت السنوات العشر الأولى من حكمه تناوب سبعة رؤساء وزارة***.

فعرفت هذه المدة باسم (عقد عدم الاستقرار الوزاري), وهو امر اختلف مع الاعوام (1721-1742 و 1754-1760) المستقرة، فأدت سنوات عدم الاستقرار إلى مشاكل كبيرة، وان التغيرات السريعة في الحكومات خلقت التردد والأخطاء ونقاط الضعف لاسيما تجاه المستعمرات في أمريكا، اذ لم تكن هناك سياسة حكومية متسقة للمستعمرات، الأمر الذي ساعد في نهاية المطاف في اندلاع حرب الاستقلال *(Trevelyanm, 1912, Vol. I, P. 5)*. وهكذا انتجت السنوات الأولى من حكم جورج الثالث (عن غير قصد)، السياسة الحزبية الحديثة، حين شجع الملك جورج الثالث تشكيل ما يسمى (أصدقاء الملك) (King's friends) ليعتمد عليهم بعيداً عن البرلمان والوزارة، وتزامنت سياسة جورج الثالث مع مشاكل كبيرة متمثلة

بالحروب الخارجية القت بظلالها على الاوضاع الداخلية, اذ ان اول المشاكل التي واجهت جورج الثالث هي المشاكل المالية التي جاءت على خلفية حرب السنوات السبع[iii].

واجهت البلاد في عهد جورج الثالث عدد من المشكلات المالية، إذ اقترضت الحكومة البريطانية مبالغ مالية كبيرة من اجل تمويل جيوشها التي تخوض حرب السبع سنوات، وهو أمر أثار انزعاج البريطانيين وأضر بمصالحهم نتيجة هذا المستوى غير المسبوق في مستوى الديون الحكومية. ما دفع دوق نيوكاسل رئيس الوزارة اليمينية (1757- 1762) الى الاستقالة. حينذاك اختار الملك معلمه السابق وصديقه جون ستيوارت[iv] (John Stewart) (1713-1792) رئيسا للوزراء في عام 1762، وكان من المنتظر ارتفاع ستيوارت بسرعة نحو النفوذ والسلطة لاسيما بعد ان انتصرت الحكومة المعينة في الحرب، لكن ذلك تم مقابل كلفة مالية وسياسية باهضتين, إذ سعى جون ستيوارت إلى الحصول على دعم الحزب المنافس لوزارة اليمينيين، من اجل الإسهام في تحقيق هدفه بكسب الصراع السياسي الداخلي الذي تخوضه الأحزاب البريطانية .*(Peter and Thomas, 2002, P. 80)*، فأدى هذا الأمر إلى تفاقم عدم الاستقرار الوزاري (Ministerial instability)، الذي ازداد بتولي جورج الثالث العرش عام 1760، لكن خططه في ادارة شؤون الوزارات تعرضت لانتقادات خطيرة لاسيما بعد ما اقترح جون ستيوارت (ضريبة عصير التفاح) التي اثارت الجدل وجلبت غضب المناطق المنتجة للتفاح، الأمر الذي دفعه إلى الاستقالة بعد سنة من تنصيبه****.

كما اتسم عهد الملك جورج الثالث بحزمة قرارات أصدرها البرلمان البريطاني وكان لها تأثيرات خطيرة وتاريخية على المستعمرات الامريكية، حتى اقترن ذكر هذا العاهل بفقدان بريطانيا لهيمنتها على المستعمرات الأميركية, بل كثيراً ما اعتبر مسؤولاً عن فقدان مستعمراتهم في العالم الجديد. (وهو أمر بعيد عن الواقع) ذلك ان الملك جورج الثالث عمل جاهداً حتى النهاية على ان يحافظ على تلك المستعمرات، لكن البرلمان كان له رأي آخر وسلسلة اجراءات كان لها أثر كبير في خسارتها بسبب تشريعه جملة من القوانين مثل: قانون الطوابع 1765 (The Stamp Act 1765) وقوانين تاونسند 1767 (Townsend's laws) المفروضة على الشاي والورق والمنتجات الأخرى، أدت في النهاية إلى اندلاع حرب الاستقلال الامريكية.

عين الملك جورج الثالث السير جورج جرينفيل[v] (George Grenville) (1712-1770) لرئاسة الوزراء بعد استقالة ستيوارت, فكان عليه التصدي للعديد من الصعوبات خلال توليه المنصب. فهو قد تحمل مسؤولية بدئ الصراع ضد المستوطنين الأميركيين، فهو الذي قدم للبرلمان مشروع قانون ضريبة الدمغة (الطابع) في سنة 1765 على المواد المطبوعة والمستخدمة في مستعمرات العالم الجديد، وذلك للمساعدة في التعويض عن تكاليف الحرب، والمحافظة على السلام في أعقاب الحرب. لكن جورج جرينفيل اختلف مع

الملك حول عدد من القضايا، بما في ذلك سياسته ازاء المستعمرات في أمريكيا، وموضوع محاكمة تشارلس جيمس فوكس[vi] (Charles James Fox) (1749 – 1806)، عضو البرلمان الذي تطاول اكثر من مرة على (الذات الملكية) في جريدته، وهو أمر جعل جرينفيل يقدم استقالته عن الحكومة سنة 1765، ملبيا رغبة مليكه الذي أبداها, فسلمت رئاسة الحكومة الى تشارلز واطسون *(Brooke, 1972, P. 149)*.

كان اعتقاد جورج الثالث راسخا حول أهمية اختيار الأصلح لرئاسة وزراء بلاده، والسماح للحكومة برسم وصياغة السياسة المناسبة، ولم يتردد في تقديم المشورة المناسبة لهم، ولكن بصورة حازمة وحاسمة. لكن التاريخ وتسلسل أحداثه أشر أن الملك كان مترددا فيما يتعلق بمواجهة تلك العاصفة السياسية التي أثارها قانون الطابع في المستعمرات الأمريكية، لاسيما بعد ان قدمت التماساً له ضد تشريعات البرلمان سنة 1765، ثم تحول ذلك الى احتجاجات، ما جعل الملك جورج الثالث يسعى لتعديل القانون او إلغائه كليا، بل سرعان ما قام بإلغاء القانون وسط استياء اعضاء البرلمان البريطاني، فابتهج سكان المستعمرات لسماع تلك الأخبار، بل أقام سكان المستعمرات تمثالا لجورج الثالث في أهم حدائق مدينة نيويورك، ثم كلف الملك منذ العام 1766 وليام بت (الكبير)، وهو معروف برفضه لقوانين الضرائب البريطانية على المستعمرات الأمريكية، لكن المشكلة الأمريكية لم تكن قد لاحت في الأفق بعد، كما لم تخطر على بال الساسة البريطانيين بعد. والواقع أن السير وليام بت اخفق أيضا في تحقيق أهداف الملك جورج الثالث، بل أن شعبيته في مجلس العموم تدهورت بالكامل، فعانى بت نتيجة ذلك انهياراً عصبياً، عكس مدى توتر العلاقة بين الملك ومجلس العموم. فعد ذلك نقطة تحول خطيرة في اتجاهات سياسة الملك، إذ أشرت الاحداث افتقاد جورج الثالث قبل سنة 1767 لرؤية سياسية واضحة، وكان يعوّل على اكتساب ثقة شخصيات سياسية مهمة ومؤثرة، إلا أن الملك أصبح في اعقاب وزارة وليام بت أكثر حنكة وأشد إدراكاً لتطور الأمور السياسية، فيما مثلت الأزمة الأمريكية مضمارا مناسبا قرر الملك الانطلاق منه إثباتا لذاته، بالتزامن مع اصدار مستشار وزير المالية تشارلز تاونسند قانون الايرادات (Revenue Law) لسنة 1767، الذي فرض ضرائب إضافية على السلع التي تستوردها شركة الهند الشرقية البريطانية، لاسيما الشاي، فقاطعت المستعمرات الأمريكية السلع المشمولة بقانون تاونسند. الأمر الذي دفع رئيس وزراء بريطانيا الدوق غرافتون (3rd Duke of Grafton) أو (Augustus Henry FitzRoy)[vii] (1735-1811) لتقديم مقترحات لإلغاء قوانين تاونسند، إلا أن الملك رفض ذلك مبيناً أن ذلك: **"لن يكون مناسبا"**، مما شجع مجلس الوزراء على رفض المقترح *(Watson, 1960, P. 88)*.

عليه قرر جورج الثالث اسناد منصب رئاسة الوزراء في عام 1770 الى فريدريك نورث، الذي شكلت علاقتهما المتميزة سببا لاستمراره في منصبه أكثر من اثني عشرة سنة، على الرغم مما حدثت اثناءها

تطورات كثيرة منها قضية ويلكس وأزمة الفوكلاند مع اسبانيا. واللافت أن سياسة نورث ازاء أزمة المستعمرات الأمريكية تطابقت مع سياسة سلفه غرافتون، وهو الإلغاء الكامل لقرارات تاونسند، فيما تشدد البرلمان ازاء المستعمرات الامريكية لاسيما حين أصدر قانون الشاي (The Tea Act) لسنة 1773، مما أدى إلى تصلب المعارضة البرلمانية، بشأن الحلول الوسطى الممكنة مع المستوطنين الأمريكيين، وما اعقبها من إصدار سلسلة قوانين قسرية نالت دعم الملك بغية كسر تصلب مستوطني المستعمرات، خصوصا حين ابدى الكونغرس القاري الأول (First Continental Congress) تعنتا هو ايضا، برفضه أن يتولى البرلمان البريطاني تشريع القوانين الخاصة بالمستعمرات، لذا وجه جورج الثالث خطاباً إلى فريدريك نورث في 1774 ورد فيه: **"إما أن توافق المستعمرات أو تجبر، وأنا لا ارغب في تنفيذ تدابير أكثر شدة، لكن ينبغي علينا أن لا نتراجع".***(Watson, 1960, PP. 183–184)*.

ويرى بعض المؤرخين أن جورج الثالث لم يكن قادرا حينها على إدراك تأثير تأييده قرارات البرلمان على مستقبل سلطة بريطانيا على المستعمرات في امريكا، إذ بقي الملك يظن طوال أحداث الثورة الأمريكية أن **"أغلبية الشعب الأمريكي"** متحمسون للبقاء كرعايا بريطانيين تحت سلطته. لذا قال انه يقبل في نهاية المطاف اتباع سياسة أكثر تصالحية ازاء المستعمرات، التي سبق ان قدمت عائدات مهمة من موازنة الضرائب البريطانية خدمت الشؤون المدنية والعسكرية على حد سواء. إلا ان جورج الثالث دخل في مناقشات مع مجلس الوزراء بعد اندلاع الصراع المسلح في معارك ليكسينغتون وكونكورد، بغية دراسة استراتيجية الصراع مع المستعمرات, وأدى دورا حاسما في تشجيع نورث للبقاء في منصبه بعد ان أبدى مرارا وتكرارا رغبته في الاستقالة. ففي يوليو (تموز) 1775، أرسل الكونغرس القاري الثاني (Second Continental Congress) ما يعرف بعريضة غصن الزيتون (The Olive Branch Petition)، طالبوا بموجبه الملك جورج الثالث بالموافقة على تمثيلهم في مجلس العموم ممثلين لسكان المستعمرات، إلا أن الملك رفض حتى مجرد استلام العريضة، وأعلن في أغسطس (آب) **"أن الأمريكيين متمردين على الملك"**. فكان الاعلان بداية النهاية للتفاهم بين سكان المستعمرات ولندن، لذا ففي اعقاب إعلانه هذا, أدرك سكان المستعمرات أن عدوّهم لم يعد البرلمان أو الوزارة فحسب، بل والملك أيضا، فحينما أصدر الكونجرس إعلان الاستقلال (Declaration of Independence) لسنة 1776، اتهمت الوثيقة جورج الثالث بانتهاك حقوق المستعمرات، واصفة إياه أنه: **"غير لائق ليكون حاكماً لشعب حر"***(Baer, op. cit)*.

كتب جورج الثالث لفريدريك نورث عام 1777 قائلاً: **"ان التساهل المتناهي في هذا المستعمرات، زاد فخرهم وشجعهم على التمرد"**، وهو موقف يعكس عدم رغبته في تقديم تنازلات، وعدم القدرة على التعامل مع الأشياء من وجهة نظر أخرى. وكان يظن أنه إذا ما استقل جزء من بريطانيا عن سلطته، فإن عدوى

الانفصال ستنتقل إلى باقي المستعمرات بالتأكيد، لاسيما إذا فشل في اتخاذ موقف متشدد ضد الأمريكيين, فأن ذلك من شأنه اضعاف بريطانيا في عيون الدول المعادية. المهم ان بريطانيا دخلت حرباً ضروساً ضد المستوطنين في المستعمرات، لكنها انهزمت في نهاية المطاف, واستسلمت في معارك ساراتوجا (Battles of Saratoga) 19 سبتمبر (أيلول) - 7 أكتوبر (تشربن الاول) 1777) لاسيما بعد ان تدخلت فرنسا واسبانيا قي الحرب إلى جانب سكان المستوطنات. مما أدى الى انطلاق مناقشات ساخنة داخل البرلمان يصدد زيادة أعداد القوات في الخارج، ونقل القتال من البر إلى البحر، أو الانسحاب من الصراع تماما. الا ان الملك جورج الثالث لم يزل يأمل في الانتصار حتى بعد هزيمة يورك تاون (Yorktown) في أكتوبر (تشرين الاول) 1781، لكن مجلس العموم صوّت لصالح تعليق العمليات العسكرية في أمريكا الشمالية، وفقد اللورد نورث الثقة في مجلس العموم, فقدم استقالته في 20 مارس (آذار) 1782*(Baer, op. cit)*. وبهذا فقدت بريطانيا مستعمراتها في امريكا نتيجة سياسة خاطئة من البرلمان والحكومة والملك على حد سواء.

وكان من ابرز ملامح الحياة السياسية في عهد الملك جورج الثالث، هو الاصلاحات البرلمانية، إذ تباينت الآراء حول أثر الثورة الفرنسية على تطور الحياة البرلمانية في بريطانيا، فكان ادموند بيرك (Edmund Burke)[viii] (1729-1797) الذي تزعم الجبهة المعادية للثورة الفرنسية داخل البرلمان البريطاني، منذ البداية اعلن رفضه ومعارضته للثورة، محذراً من الفوضى السيئة التي تشوش على الجانب الاخر من القنال الإنكليزي.

قرر ادموند بيرك صراحة فيما اذا نجح الفرنسيون، فأنهم سوف يؤسسون حكومة سيئة جدا ونوعاً سيئاً من الاستبداد، فيما كان القس السياسي المحنك المنشق ريتشارد برايس (Richard Price) (1723-1791)، الذي اشتهر بهجومه ضد اجراءات الحكومة خلال حرب الاستقلال الأمريكية، فأعلن من لندن دعمه للثورة الفرنسية، حين صرح: **"شكرا لله لان الشعب الفرنسي نهض من نومه محطماً القيود، طالباً من مضطهديه العدالة"** *(Ayling, 1972, PP. 441–442)*.

ان احتفال المنشقين والراديكاليين أُدانه بيرك بشدة، إلا أن التعاطف مع الثورة الفرنسية كان طاغيا, إذ تشكلت تنظيمات عمالية عديدة في بريطانيا، كانت هدفها الحصول على مكتسبات سياسية واقتصادية بغية تحسين أوضاعها، وخلال العام 1792 كانت: **"معظم هذه التنظيمات تتبادل بحرية الخطابات مع النوادي الثورية الفرنسية، بغرض الحاجة لإيجاد تنسيق بين الطرفين، كما انهم اظهروا تعاطفهم في قضايا عديدة مع الفرنسيين، وذلك بتبنيهم النماذج الفرنسية لاسيما في مناقشاتهم"**. وكانت جمعية لندن للمراسلة (London Corresponding Society) من أكثر جمعيات الاصلاح اهتماما، والتي أسسها رسميا توماس هاردي (Thomas Hardy) (1752-1832)، صانع الاحذية في يناير (كانون الثاني) 1792 ،

وكانت الجمعية منظمة في أقسام وفروع وتجتمع بصورة اسبوعية، وتواظب على مراسلة الجمعيات المشابهة في المناطق البريطانية خارج لندن، لأنه كان من بين أهدافها تعبئة الرأي العام، وعارضت أفكارها بالتاكيد تلك التي لدى بيرك. وأكد توماس هاردي وأصدقاؤه المصالح المتعارضة لكل من الأرستقراطية والديمقراطية، معلنا تضامن المصلحين البريطانيين مع ثوار فرنسا من خلال علاقاتهم الخارجية، وجعلوا أنفسهم معنيين ليس بالمسائل السياسية المتعلقة بالنظام الضريبي والتمثيل البرلماني فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية، واعادة الاراضي المشاعة في القرية، وتخفيض ساعات العمل الطويلة في المدن الصناعية. *(Tilly and Schweitzer, 1981, P. 11)*.

وقد عدّ تشارلس جيمس فوكس (Charles James Fox) (1749-1806) سقوط الباستيل: **"أكبر حدث وقع في تاريخ العالم وان مسودة الدستور الفرنسي الجديد هي صرح الحرية الهائل"**، وأيد تشارلس فوكس الثورة الفرنسية وعارض تدخل بريطانيا في حروب الثورة، واعترض على قمع الحريات المدنية في وقت الحرب، وكان ناطقا برلمانيا للعديد من الحركات الإصلاحية، واعترض على تدخل بريطانيا ضد الثورة كونها الى جانب معارضة الفكر الحر فأنها ستكلف أموالا طائلة, إذ أن إعلان استقلال المستعمرات الأميركية في نهاية الحرب، واستسلام القوات البريطانية سنة 1782، يمكن أن يهدد عرش جورج الثالث، مع ذلك؛ فإن دفاع جورج قويا لما رآه من المصلحة الوطنية واحتمال اندلاع حرب طويلة ضد فرنسا الثورية، إذ كانت آراءه تجاه الوقوف ضد الثورة الفرنسية أكثر شعبية من ذي قبل. (*Ayling, 1972, pp. 122–133*).

ومن ابرز معالم عهد الملك جورج الثالث والتي كانت من ابرز مضامير الصراع بين السلطات القائمة في البلاد، هو موضوعة الاصلاحات البرلمانية. إذ سعى البرلمان البريطاني الى ايجاد قدر من الاصلاحات الاجتماعية والسياسية، اقرت بعد مطالبات مريرة وجولات من الصراع السلمي الحثيث داخل البرلمان ومن اهمها الاصلاحات الخاصة بكل من العبيد، والكاثوليك. فقد ظهرت في بريطانيا حركات وشخصيات عديدة طالبت بإلغاء تجارة العبيد، من ابرز هذه الشخصيات السياسي البارز غرينفيل شارب (Greenville Sharp) (1765-1807) الذي تمكن من الحصول على قانون منع تجارة العبيد في الأراضي والمستعمرات البريطانية. .(*Yonge, 1882, PP. 211-212*)

وكان غرينفيل واحدا من 12 رجلاً، شكلوا جمعية طالبت منذ عام 1787، بإلغاء تجارة العبيد، وكان أول رئيسا لهذه الجمعية. فقد كرّس اهتمامه لهذه المهمة، على انه ذهب أبعد من ذلك بعد أن عبّر عن طبيعة العبودية نفسها، حين وصفها انها كانت شريرة وضد المبادئ الانسانية. كما انه خاض عدد من المنازلات القانونية بغية منع اعادة العبيد الهاربين الى بريطانيا بالقوة. إذ هرب الكثير من العبيد من أسيادهم. لكن لم يتم التخلي عنهم وكانوا عرضة للاستغلال والسخرة في عمل مجاني، ويتعرضون الى خطر اشد هو امكان

استيلاء صيادي العبيد عليهم من جديد. *(Bros. Ltd., 2009, PP. 24-26)*.

كما شكلت لجنة في عام 1783 مهمتها المطالبة بإلغاء تجارة العبيد، تألفت من عدد من الإنجيليين البروتستانت الإنجليز (Protestant Evangelicals) المتحالفين مع القديسين الكويكرز (Quaker Saints) التي كانت حركة دينية اصلاحية، لتوحيد المعارضة المطالبة بتحريم الاسترقاق وتجارة العبيد. وكان القديسون منذ مدة طويلة تصف الرق بانه عمل غير أخلاقي، وتعده آفة على الانسانية. كما طالبت بإلغاء عقوبة الاعدام *(فشر، 1970، ص426)*. وقبل العام 1807 كانت جماعات مناهضة للرق تمكنت من ايصال عدد من أعضائها في مجلس العموم البريطاني، فتمكنت في أوج نشاطها من الحصول على 35-40 مقعدا. وكان هؤلاء يعرفون باسم القديسين (Saints)، وكان من أهم من قاد هذا التحالف من النشطاء في مكافحة تجارة العبيد، وليام ويلبرفورس (William Wilberforce) (1759 - 1833)[ix]، الذي سعى الى الغاء تجارة العبيد بكل جهوده، وكان غالباً ما رأى أن معركته الشخصية ضد الرق انما هي حملة صليبية مؤيدة من الله (A crusade supported by God).

كما قدم **توماس كلاركسون** (Thomas Clarkson) (1760- 1846) في عام 1787 وثيقة توضيح للبرلمان بيّن فيها قسوة تجارة العبيد واساليبها اللا انسانية, وأرفق معها مخططا لسفينة، يصوّر فيها كيفية نقل العبيد وطرقه القاسية التي تؤدي في الغالب إلى موت الكثيرين. كما كتب ويلبرفورس في مذكراته في 28 تشرين الاول 1787ما نصه: **"وضعت الله تعالى أمامي في مهمة رفض تجارة العبيد وإصلاح الخلق"** *(Yonge, 1882, P. 313-316)*.

اما غرينفيل فقد كافح من أجل تمرير مشروع قانون الغاء تجارة العبيد في مجلس اللوردات، وفي مجلس العموم ترأس تشارلز جيمس فوكس، الذي توفي قبل أن يفرح بتلقى نبأ الموافقة الملكية على الغاء الرق، وأدت أحداث أخرى أيضا دوراً في تمرير القانون، فبعد نفاذ قانون الاتحاد 1707 (Acts of Union) الذي أدخل 100 نائب ايرلندي في البرلمان، كان معظمهم يؤيدون إلغاء كل من عقوبة الإعدام وتجارة العبيد. وبهذا تمت الموافقة على تقديم مشروع القانون إلى البرلمان أول مرة في يناير (كانون الثاني) 1807. وعُرض على مجلس العموم في 10 فبراير (شباط) 1807، وبعد اقل من اسبوعين منه، أُقر القانون بعد عشرين سنة من الكفاح المرير من بداية حملته، وكانت مكافأة ويلبرفورس وجماعته الفوز، وذلك بعد تأييد ساحق من 283 عضواً مقابل 16 عضواً فقط عارضوا القانون, وذلك عبر مناقشات استمرت عشر ساعات، ليصوت البرلمان في النهاية لصالح قانون الغاء تجارة العبيد وتحريمها. ونال مصادقة الملك في 25 مارس (آذار) 1807. وعلى الرغم من ان الاجراءات الحكومية كانت صارمة تجاه تجارة العبيد؛ إلا أن هذه التجارة المشؤومة استمرت تمارس بصورة سرية, فحوكم بعض التجار المتورطين بنقل العبيد إلى بريطانيا خلال

سنة 1818، إلا أن تجارة العبيد في بريطانيا انقرضت بمرور الزمن نهائياً (*النواري*).

المعلم الآخر من معالم عهد الملك جورج الثالث والذي شهد سجالا داخليا ومنافسات وصراع خفي تارة ومكشوف تارة أخرى هي قضية اعطاء الكاثوليك حرية الاعتقاد والعبادة وممارسة الحقو ق السياسية، فكان قانون تحرير الكاثوليك أو أو قانون الإغاثة الكاثوليكية (Catholic Relief Act 1791) خطوة عملية في بريطانيا العظمى وإيرلندا وذلك أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 والتي اشرن تقليل العديد من القيود المفروضة على الكاثوليك وإزالتها، بعد ان ادخلها قانون التماثل أو التوحيد[x] (The Act of Uniformity of 1662)، و كان هذا القانون يتمثل بفرض عقوبات على من يعصي تلك القوانين. ومنها التخلي عن السلطة الزمنية والروحية للبابا. لذا فان من المستحيل وضع أعباء كبيرة على الروم الكاثوليك. أما في ايرلندا، فقد صدر قانون الإغاثة لأول مرة في 1778، وكان يسمى قانون (Papists)، الذي ناقش اداء القسم ونبذ الولاية القضائية المدنية للبابا، مقابل السماح للكاثوليك في التملك ووراثة الأرض والانضمام إلى الجيش. *(Wilding and Laundy, 1961, P. 266) .*

أدت ردود الفعل ضد القانون إلى حدوث أعمال شغب في اسكتلندا سنة 1779، ومن ثم حدثت أعمال شغب في لندن لاسيما في 2 يونيو (حزيران) 1780. ولكن على الرغم من هذه المعارضة، الا ان المزيد من الحقوق اعطيت للكاثوليك، بموجب قانون صدر عام 1782، ونصّ على السماح بإنشاء الاساقفة الكاثوليك للمدارس. بعدها اقر قانون الإغاثة عام 1791، كما اقر من لدن البرلمان الايرلندي خلا عامي 1792-1793، بموجبه بدأت أعداد من الكاثوليك من الطبقة المتوسطة في الوصول إلى بعض المهن التي سبق أن استبعدوا منها، مثل المحاماة، والمحلفين, والجامعات، والرتب الدنيا في كل من الجيش والقضاء *(Wilding and Laundy, 1961, P. 266) .*

كما شهد عهد جورج الثالث تشريع البرلمان قانون ضريبة الدخل 1799، إذ كانت بريطانيا خلال سنة 1798 تخوض حربا ضروسا ضد كل من فرنسا وإسبانيا وهولندا، وكانت خزينة الدولة خاوية. لذا ومن أجل ملئ الخزينة؛ قام وليم بت في 4 ديسمبر (كانون الأول) 1798، بإلقاء خطاب مهم على أسماع أعضاء مجلس العموم، على اثر تدهور الأوضاع الاقتصادية، أرسى فيها أساس تشريع نظام ضريبة الدخل، فأخبر أعضاء المجلس أن بريطانيا تحتاج 29 مليون باون بغية سد نفقات العام التالي، في وقت لن يقدم نظام الضرائب السائد الى الخزينة، سوى ستة ملايين باون فقط. عليه فمن الضروري انتهاج نظام مختلف للضرائب يمكنه تغذية خزينة الدولة، وبغية تجنب هذه الكارثــة؛ قال أنه لابد من تشريع نظام ضريبي جديد يخضع له كل فرع من فروع الدخول المهمـة، وينص النظام المقترح على فرض ضريبة على كل دخل يتجاوز الستين باون في العام، بمقدار بنسين عن كل باون أضافي، على إن يتصاعد بتصاعد الدخل السنوي للفرد حتى يبلغ شلنين عن

كل باون، أي ما نسبته 10% من الدخل. *(خالد, 2007, ص130).*

لا يمكن أن يمر تشريع مثل هذه الضريبة بسلام، فقد ارتفعت من كل جانب صيحات احتجاج الأغنياء والتجار وأصحاب المصالح ورجال الأعمال في لندن وغيرها من المدن البريطانية، ووزعت منشورات تهاجم الضريبة الجديدة، ولكن من دون جدوى، فقد أقنع وليم بت مجلس العموم بضرورة الموافقة على مشروع القرار، وبذلك صدر قانون ضريبة الدخل (Income Tax Act) في 9 يناير (كانون الثاني) 1799، وألغي في العام ذاته نظام سبق ان اقره المجلس للحصول على بعض الإعانات للإسهام في المجهود الحربي البريطاني، والواقع ان نظام ضريبة الدخل الجديد كان غريباً ومعقداً بالنسبة لغالبية الناس العظمى، لذا أصدرت حكومة وليم بت كراساً يسهل فهم بنوده وإحكامه لمن يمكنه القراءة، فيما سخر الكثير من رجال بريطانيا من الضريبة تلك، بل وبدأت صفحات الصحف تتضمن تهكما بها، وتنشر صورا كاريكاتيرية وتوزعها مجانا لتظهر مدى ما تلحقه الضريبة الجديدة من إرهاق للفرد البريطاني، مع ان الضريبة عدّت من أكثر الضرائب عدالة، على الرغم من كم الاعتراضات التي وجهت لقانونها، فقد أعفي الفقراء منها، وفرضت على أنواع الدخول كافة، مهما اختلفت مصادرها سواء جاءت تلك الدخول من الأرض أو التجارة أو الأرباح، كما أعطى القانون المتزوجين وذوي الأولاد سماحات خاصة، كما منح تخفيضات لمن كان دخله بين ستين ومائتي باون، فضلا عن أن صاحب الدخل كان يدفع الضريبة على ستة أقساط في العام، أما إذا تخلف عن إعطاء المعلومات اللازمة فانه يعرض نفسه لغرامة قدرها عشرين باوناً، إلا أن هذه الضريبة لم تجلب المبالغ التي كان وليم بت ينتظرها منها، فقد قدر مبلغ إيرادها بعشرة ملايين باون سنوياً، إلا أن معدل محصول ضريبة الدخل لم يتجاوز السبعة ملايين ونصف المليون باون. وكان وليم بت يهدف من وراء هذه الضريبة، فضلاً عن إغناء الخزينة الحكومية، إلى جعل نظام ضريبة الدخل يشمل كل دخل قادر على ان يسهم في تحمل أعباء نفقات الدولة، وكان مؤمناً انه بمثل هذا النظام سيمكن تحقيق العدالة في توزيع المسؤوليات على القادرين على تحملها. *(خالد, 2007, ص130-131).*

وعلى صعيد اتحاد بريطانيا وايرلندا، فلعل ابرز الاحداث المتعلقة بتطور البرلمان البريطاني في عهد جورج الثالث الطويل وأهمها، اتحاد بريطانيا وايرلندا تحت اسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا (United Kingdom of Great Britain and Ireland) ، ليتحد البرلمانان الايرلندي والبريطاني في ويستمنستر، فقد جلبت الثورة الايرلندية عام 1798 انتباه الحكومة البريطانية، ووليام بت الأصغر (William Pitt the Younger) (1759-1806)، رئيس الوزراء البريطاني، الذي ادرك أن أفضل حل هو اتحاد البرلمانين الايرلندي والبريطاني، وكانت بت، يرى أن تعزيز العلاقة بين البلدين سيوفر فرص تنمية اقتصادية افضل .*("Act of Union", Encyclopaedia Britannica, 2010).*

مرر مرسوم الاتحاد في مجلس العموم البريطاني بواقع 149 مؤيداً مقابل 24 معارضاً، وفي مجلس اللوردات من دون انقسام، وتمت الموافقة النهائية في البرلمان البريطاني في24 يوليو (تموز) 1800، وفي البرلمان الايرلندي في 1 أغسطس (أب) 1800، على ان يدخل المرسوم حيز التنفيذ في الأول من يناير (كانون الثاني) من العام التالي، فالتأم أول برلمان للمملكة المتحدة في 22 يناير (كانون الثاني) 1801 *(الموسوي, 2007, ص 30)*. وبموجبه أرسل البرلمان الايرلندي الى برلمان ويستمنستر ممثلين عنه، بواقع 32 عضوا الى مجلس اللوردات 4 منهم رؤساء اساقفة بروتستانت (لوردات روحانيين)، و28 من اللوردات الدنيويين، إلى جانب مئة عضو الى مجلس العموم، 64 منهم مثلوا المقاطعات، و35 مثلوا القصبات، وعضوا واحدا مثل جامعة دبلن، منح لكلية ترنتي (Trinity College) وجميعهم بروتستانت، ذلك ان الكاثوليك لا يجوز لهم العضوية، وبذلك ارتفع عدد نواب مجلس العموم من 558 الى 658 عضواً .*(الموسوي, 2007, ص 30)*.

كما شهد عهد الملك جورج الثالث ما سمي بالقوانين الستة (The Six Laws of 1819)، فلقد تأثرت بريطانيا بآثار الحروب النابليونية (Napoleonic Wars) وانعكس ذلك على الطبقة العامة التي عانت من وطأة الرسوم وارتفاع الاسعار، وتسببت الحكومة بدورها في ارتفاعها، بعد اصدارها قانون الغلال عام 1815[xi]، الذي منع بموجبه تدفق المحاصيل الأجنبية حتى لا تهبط أسعار المحاصيل البريطانية عن المستوى العالي الذي بلغته أثناء الحروب النابليونية، لكن لم يحقق قانون الغلال هدفه، فاتجهت الحكومة الى فرض رسوم كمركية عالية على الواردات، وعم التذمر بين الطبقات المعدمة والفقيرة، ما دفعها للمطالبة بإجراء اصلاح برلماني شامل، يتم بموجبه تعديل التمثيل النيابي على أساس الاقتراع العام وسرية الانتخابات وتجديد مجلس النواب في مدد متقاربة, فتصاعد الموقف وازداد عداء الشعب للبرلمان والحكومة، إذ طالبوا بانتخاب من يمثلهم، وتجلى ذلك عند انعقاد اجتماع حضره أكثر من تسعين الف شخص معظمهم من المزارعين والفلاحين والعاملين في حقول سانت بيتر فيلدز (St. Peter's Field) خارج مانشستر ومن ضمنهم النساء والاطفال، ناقش الاجتماع المظالم والمفاسد الحكومية وهيمنة بعض الفئات على المناصب. *(الهاشمي, 2006، ص35)*.

اغاظ ذلك الاجتماع اصحاب الامتيازات الذين كانوا يحتلون مناصب ادارية وحكومية رفيعة المستوى، اذ أمروا بتفريق تلك الجموع بالقوة،، ما أدى إلى مقتل أحد عشر شخصا بينهم اثنتين من النساء، فضلا عن جرح ما يقرب من أربعمئة شخص، فكانت تلك الحادثة من أبشع ما حدث في بريطانيا خلال تلك المدة، والتي سميت بمذبحة بيترلو (Massacre Peterloo) في اشارة او تشبيه بمعركة واترلو[xii]، نظرا لما كان لها من وقع في نفوس البريطانيين الذين تذمروا كثيراً بسبب الحادثة، وتفاقم ذلك التذمر نتيجة اتخاذ الحكومة خطوات

صارمة وقاسية تمنع تكرار مثل ذلك الأمر، لاسيما بعد ان اكتشفت مؤامرة كانت تحاك ضد مجلس الوزراء، عرفت بمؤامرة كاتو (Kato)، التي دبرت في شارع كاتو، اذ تم اعتقال القائمين على العملية، الذين كانوا يخططون لقتل الوزراء جميعا خلال تواجدهم في حفلة عشاء أقيمت في البلاط الملكي، فاندفعت الحكومة بقوة الى القيام بعملية واسعة وصارمة لتصفية الجماعات التي تشك فيها جميعا، او تلك التي قد تشكل خطرا على الدولة وأمنها، ففرضت سياسة قمعية على عموم البلاد. *(الهاشمي، 2006، ص35)*.

ادت تصرفات الحكومة تلك الى اشاعة روح التذمر في نفوس الشعب، ولم يرض حزب الويك أن تتخذ حادثة بيترلو عذرا يبيح انتهاك حقوق الشعب، وطالب بإجراء تحقيق في الحادث، مؤكدا ضرورة احترام مشاعر الناس، وأن يكون لكل شخص الحق في التصويت والتعبير عن رأيه، وان يكون له تمثيل نزيه في البرلمان يستطيع من خلاله الحصول على حقوقه وضمانها، لكن الحكومة لم تأبه لتلك المطالب، ولم تحاول تهدئة الموقف، بل قامت بتأجيجه من جديد نتيجة إصدارها القوانين الستة 1819م، التي كان لها اثرا عميقا في نفوس البريطانيين لدورها في تقييد الحريات وفرض العقوبات الصارمة على المواطنين، اذ أكدت تلك القوانين على منع تدريب الاشخاص على استخدام السلاح، ومنع التمارين والمسيرات العسكرية، واعتبار كل الاجتماعات والتجمعات التي تعقد بغية تدريب او تمرين عسكري دون تخويل قانوني اجتماعات محضورة، وان أي شخص يحضر أي اجتماع من ذلك الشكل، او يساعد شخص على الحضور؛ فانه يعرض نفسه للنفي مدة لا تزيد عن سبع سنوات، او السجن مدة عامين، كما نصت القوانين على مصادرة جميع الاسلحة والمعدات التي تمثل خطرا على السلامة العامة، واعتقال الاشخاص الحاملين للاسلحة بصورة علنية، فضلاً عن عدم السماح لأي مرتكب لجريمة أو جنحة بتأجيل موعد محاكمته، اذ كان من الممكن لأي متهم بجريمة او جنحة بتأجيل محاكمته، وعدم السماح بتجمع المدنيين من العامة في مكان معين او كنيسة او أبرشية لمناقشة المفاسد والمظالم الادارية في الدولة، او لأجل تقديم شكوى أو احتجاج، كما صدر قانون جديد الى جانب القوانين الستة، نص على منع تجمع اكثر من خمسة اشخاص في مكان، وتكون العقوبة السجن مدة اثني عشر شهرا مع دفع غرامة نقدية، ويستثنى من ذلك التجمعات والاجتماعات التي يدعو لها حاكم المقاطعة او ممثل العرش او أي اجتماع رسمي اخر. *(الهاشمي, 2006، ص35)*.

وعلى وفق تطور الاحداث بذلك الشكل؛ اصدرت الحكومة قوانين اخرى منها: القانون الذي صنفت فيه أي شخص يقوم بتأجير منزل او مكان لغرض عقد الاجتماعات او التجمعات فيه، فعدت ذلك المنزل او المكان مخلا بالأمن العام يغرم من يقوم بأشغاله مبلغا مائة جنيه استرليني، فضلا عن ذلك فقد قيدت الصحافة، حين فرضت رقابة صارمة على المنشورات والملصقات والمطبوعات، ويعد أي شخص تضبط بحوزته تلك المنشورات او الملصقات اتي تتم مصادرتها، مخالفا يغرم مئة جنيه استرليني، كما جلبت تلك القوانين فضلا

عن سوء الاوضاع وترديها بصورة تميز طبقة عن طبقة، وفئة عن فئة، السخط العام والمطالبة باجراء اصلاحات عامة في البرلمان من شأنها حفظ حقوق الطبقات العامة لتوصل صوتهم باستمرار، وتمخض عن ذلك التذمر، التأكيد على ضرورة اجراء اصلاحات مالية شاملة في البلاد وانصاف طبقة المزارعين والعمال وباقي فئات الشعب، التي نادت دوما بالإصلاح البرلماني، على اساس انه سوف يمهد الطريق لتغيير حقيقي في النظام الحكومي البريطاني، وطالبوا بإجراء تغيير في الدستور البريطاني، ينصفون بواسطته ويحصلون على حقوقهم، عن طريق انتخاب ممثليهم بصدق ونزاهة، وايصال أصواتهم بصورة صريحة. *(الهاشمي, 2006، ص36)*.

وشهد عهد الملك جورج الثالث صدور مراسيم إنصاف العمال وتنظيم العمل، فمن جهة عمال المصانع والسكان الجدد للمدن الصناعية, فقد خلقوا مشاكل جديدة ومعقدة, فقد سمح بنمو مناطق كثيرة من أحياء قذرة عفنة، في حين تمكن بعض أرباب الصناعات من جمع ثروات كبيرة في مدة وجيزة من ربوات المهاجرين زهيدي الأجور. إذ أدت الاوضاع المزرية للعمال الى المطالبة بإنصاف هذه الطبقة المعدومة, ونشأت حركة نقابية استهدفت تنظيم العمال والدفاع عن حقوقهم، لاسيما في مجال صناعة النسيج والصناعات الحديدية والتعدينية واستخراج الفحم, فطالبت بحقوق العمال الذين يموتون في تلك المصانع. ومن بين جميع المظاهر المحزنة للحياة البريطانية في المعامل, كان أمقتها وأسوأها استغلال الأطفال الصغار بقسوة خال من الرحمة, وبدأت أصوات دعاة الاصلاح الاجتماعي والبرلماني على اثر ذلك تتعالى بالإصلاح، فصدرت منذ العام 1802 قرارات تحدد ساعات العمل وظروف عمل الأطفال *(الوائلي, 2011, ص186)*.

ثم تحرك البرلمان بالنهاية منذ 1819، وأجاز قانون امتاز أنه أول قوانين المصانع (Factory laws) التي كان هدفها تنظيم عمل الأطفال فيها, فإنه لم يفعل أكثر من تحديد ساعات عمل الأطفال باثنتي عشرة ساعة ونصف الساعة, ومنع تشغيل من قلّت أعمارهم عن تسع سنوات في مصانع محددة, إلا أن هذا القانون المتواضع ظل حبرا على ورق بسبب قلة عدد المفتشين المشرفين على تنفيذ بنوده******. إلا أن جهود المطالبين بإنصاف العمال لم تتوقف بل وزادت من نشاطها، وبمرور الزمن نالت مبتغاها بعد أن أصدر البرلمان تشريعات تنظم علاقة العمال مع ارباب العمل وحددت الكثير من الامور لصالح العمال.

وفيما يتعلق بقوانين إصلاح التعليم في بريطانيا، فتشير الوثائق التاريخية الرسمية إلى أن المدارس في انكلترا تعود بداية إلى العصر الوسيط، وبدأ رسمياً ـ على وفق هذه الوثائق عام 597 بكاتدرائية كانتربري التي أنشأها القديس أوغسطين (Saint Augustine) (354-430)، وفي ذلك العصر تولت الكنيسة تمويل التعليم، واستمرت في التمويل مدة عشرة قرون تقريباً، وقال مؤرخو التعليم في انكلترا إن المنصرين أقاموا حينذاك نوعين من المدارس هما: الثانوية العلمية، ومدارس الغناء، لكن اقتصر الالتحاق بهما على الذكور

دون الإناث. وركز التعليم في النوع الأول من هذه المدارس على اللغة اللاتينية، بوصفها لغة العلم في أنحاء أوروبا جميعها وقتئذ، بينما عول النوع الثاني من المدارس على تدريب الذكور (كباراً وصغاراً) على الغناء وترديد الأناشيد والترانيم الكنسية، بغية إعدادهم ليشاركوا في مجاميع المنشدين داخل الكنيسة، ومساعدة القساوسة في الخدمة الدينية. *("نظام التربية والتعليم في المملكة المتحدة":*

عمدت بعض المدارس الثانوية العلمية نهاية القرن السابع، مثل مدرسة مدينة يورك الشهيرة، إلى تدريس مناهج التعليم العام في العصر الوسيط، من ثم نشط المعلمون المتميزون والبارزون بعد ذلك، فتحولوا نحو إنشاء مدارس جديدة في مدينتي (أوكسفورد) و(كمبردج) خلال القرنين 12 و13. فشكلت هاتان المدرستان نواتي الجامعتين الشهيرتين الوحيدتين في انكلترا طوال حوالي ستة قرون، إلى أن ظهرت بجانبهما جامعتا درم ولندن في ثلاثينات القرن 19، فكان تأسيس الجامعات دافعاً وحافزاً للمدارس الثانوية العلمية لاعداد وتهيئة طلابها للالتحاق بالجامعات. وشهدت هذه البدايات المبكرة للتعليم في العصر الوسيط عزوفاً من أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا عن الدراسة والتعليم في مثل هذه المدارس، فيما أقبل عليها بعض أبناء النبلاء والطبقة العليا. لكن الاهتمام الحقيقي بالتعليم في بريطانيا، يعود إلى القرن11، اذ أُنشئت المدارس في الكنائس والأديرة لتعليم القساوسة، فظل التعليم محصوراً بمدارس الأديرة والكنائس حتى عصر النهضة، ذ ظهرت فكرة التبرعات الخيرية (Charitable Donations) التي ينفق منها على إنشاء مدارس خاصة تخضع للرقابة المدنية بدلاً من الكنسية، كما أنشئت مدرسة خاصة في العام 1382، يغلب على طابعها النزعة الدينية. وخلال القرن 16 وأوائل القرن 17 ازداد انتشار المدارس الخيرية، وخلال القرن 18 كان تقوم المدارس الدينية والخاصة والخيرية بممارسة التعليم الأولي، وكانت مدارس الأحد (Sunday schools) أهم أنواع تلك المدارس في تلك الفترة، والتي دعا لها روبرت رايكز (Robert Raikes) (1735- 1811)[xiii]، فكانت تتولى تعليم الأطفال طيلة أيام الأسبوع، فيما كانت مدارس العرفاء (Knowledgeable Schools) تعلم الأطفال على نطاق شعبي، فضلا عن مدارس الأطفال التي كانت تقدم نوعاً من الحضانة للأطفال. *("نظام التربية و التعليم في المملكة المتحدة").*

استمر نظام التعليم يسير على هذه الحالة دون تلقي أية مساعدة حكومية حتى العام 1816، حين ظهرت أول حركة داخل البرلمان البريطاني ودعت الحكومة الى الاهتمام بشؤون التعليم ومعاضدة الحركة العلمية مادياً، فآتت هذه المطالبات أكلها حين قامت الحكومة بتقديم منحة مالية للتعليم الاولي إذ منحت مبلغ قدره 10 آلاف جنيه استرليني للجمعيات الاهلية التي انفقت المبلغ لبناء مدارس تتوفر فيها الشروط الصحية. *(الهاشمي, 2007, ص6-7)*، ومع مرور الزمن تطور التعليم نتيجة اهتمام الحكومة والبرلمان به من خلال اصدار تشريعات لتنظيم التعليم في بريطانيا.

الخاتمة:

مثل عهد الملك جورج الثالث مرحلة مهمة في تاريخ بريطانيا الحديث، بسبب أثره البارز في تطور الحياة النيابية البريطانية، حين شهد عهده الكثير مستجدات انعكست على واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأسهمت في تطور البرلمان البريطاني، فظهرت مطالبات كثيرة هدفها نيل الحقوق بسبب انعكاس سياسة الملك من جهة والبرلمان من جهة اخرى، سواء في الشأن الخارجي كالثورتين الامريكية والفرنسية, اللتان شكلتا ضغطاً على سير عمل الحكومات المتعاقبة في ادارة البلاد، ما دعا المجتمع إلى الاصرار على اصلاح برلماني هدفه تحسين اوضاع المجتمع البريطاني. وعلى الصعد الداخلية مثلت الحقوق الدينية والاوضاع الاقتصادية لفئات كبيرة من المجتمع، عاملا فاعلا في تشريع القوانين التي حاولت ايجاد سبل من شأنها اصلاح اوضاع تلك الفئات بعد ان تمت المطالبة بها بطرق مختلفة منها ثورية واخرى سلمية تحت قبة البرلمان.

إن القراءة المتأنية لمرحلة حكم الملك جورج الثالث ونزاع البرلمان معه حول اصدار التشريعات التي تنظم العلاقة بين المجتمع والحكومة مرت بمرحلة ولادة عسيرة، كون البرلمان وقف في الضد من إقرار بعض التشريعات التي تخدم المجتمع مثل الغاء الرق الذي ناضل المفكرون لإجبار البرلمان لإصدار تشريع يمنع التجارة بالإنسان، لكن الضغط الجماهيري وانتصار أصحاب الفكر الانساني للفكرة نجحا في حمل البرلمان على إقرار القانون الذي حرم المتاجرة بالإنسان وحرم المبدأ من الأساس, هذا إلى جانب الكثير من القوانين في مجالات التعليم وحقوق العمل والضرائب والتي بدأ العمل على اصدارها خلال حكم جورج الثالث.

الملحق رقم (1)

الحكومات التي توالت في عهد جورج الثالث (1760-1820)

(محمد غريب جودة، 1999، ص272-275).

ت	وزير الخزانة الأول (رئيس الحكومة)	سنوات الحكم	الحزب
1	دوق نيو كاسل (توماس بلهام –هوليس) (الثانية)	1762-1757	الويك
2	جون ستيوارت (إيرل بيوت)	1763-1762	=
3	جورج جرينفيل	1765-1763	=
4	شارل واطسون ونتورث (الاولى)	1766-1765	=
5	وليام بت الكبير (إيرل تشاثام)	1767-1766	=
6	دوق كرافتون	1770-1767	=

7	اللورد نورث (فردريك نورث)	1782-1770	=
8	شارل واطسون ونتورث (الثانية)	1782	=
9	إيرل شلبورن	1783-1782	=
10	دوق بورتلاند (الاولى)	1783	=
11	وليام بت الأصغر (الاولى)	1801-1783	=
12	هنري أدينكتون	1804-1801	=
13	وليام بت الأصغر (الثانية)	1806-1804	=
14	وليام وندهام جرينفيل	1807-1806	=
15	دوق بورتلاند (الثانية)	1809-1807	=
16	سبنسر برسيفال	1812-1809	=
17	إيرل ليفربول (روبرت جنكنسون)	1827-1812	=

الهوامش التعريفية:

([i]) عانى جورج الثالث في آخر حياته من اضطراب نفسي متكرر، أصبح مزمناً في نهاية المطاف. فتحيّر الأطباء حينها في حالته، واقترح البعض أنه يعاني من مرض في الدم يُدعى بورفيريا، ثم تعرّض لانتكاسة صحية أخيرة منذ سنة 1810، ليصبح ابنه الأكبر وصياً عليه، وهو الذي خلفه بعد وفاته، باسم جورج الرابع. وقد ثبت ان ذلك كان بفعل فاعل عن طريق دس الزرنيخ له في الدواء بغية التخلص منه. يراجع: طالب الوائلي، 2011، ص106-107.

([ii]) **توري** أو **محافظ:** تيار سياسي محافظ في بريطانيا، ضم السياسيين التقليديين، يؤيد سيادة النظام الاجتماعي، كما تطورت في الثقافة الإنجليزية عبر التاريخ. تلخصت أخلاقيات المحافظين بجملة «الله، الملك والوطن». فهم عمومًا مناصرون للملكية، وينحدرون تاريخيًا من تراث ديني أنجيليكاني للكنيسة العليا، ويعارضون ليبرالية فصيل الهويك (حزب الأحرار البريطاني). ويدافع المحافظون عادةً عن أفكار التسلسل الهرمي للمجتمع، والنظام الطبيعي والأرستقراطية. يراجع لمزيد من التفاصيل: عدنان صالح محمد الصياد، حزب التوري ودوره في السياسة البريطانية 1707-1832، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، 2023.

([iii]) حرب السنوات السبع (1756-1763): صراع كبير هو الأخير قبل الثورة الفرنسية، اشتركت فيه جميع القوى الكبرى في أوروبا، اذ انحازت فرنسا، النمسا، ساكسونيا، السويد، وروسيا ضد بروسيا، هانوفر وبريطانيا العظمى. إذ نشبت الحرب جراء محاولة هابسبورغ النمساوية استعادة الإقليم الغني سياسيا، الذي كان قد سلبته بروسيا منها، خلال حرب الخلافة النمساوية (1740-1748). يراجع: http://www.britannica.com/event/Seven-Years-War

(iv) جون ستيوارت: يعرف أيضاً بلقب إيرل بيوت: سياسي بريطاني، تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا من (26 مايو 1762 إلى 8 أبريل 1763). في عهده انتهت حرب السنوات السبع بتوقيع اتفاقية باريس عام 1763، كان أحد النبلاء الاسكتلنديين.

وهو أول رئيس وزراء من اسكتلندا بعد الاتحاد عام 1707. يراجع:

Francis Russell, *John, 3rd Earl of Bute, patron & collector*. London, Merrion Press, 2004, pp. 5–6.

(v) جورج غرينفيل: سياسي إنجليزي فرض ضرائب على المستعمرات الأميركية، التي بدأها بقانون السكر في عام 1764, وقانون الطوابع لسنة 1765، بالتي انتجت سلسلة أحداث أدت إلى الثورة الأمريكية. دخل البرلمان في 1741، وكان احد من اعلنوا معارضتهم إلى السير روبرت والبول الذي تولى السلطة 1721-1742.وكانت وزارة غرينفيل في (1763-1765) مرتبكة إلى حد كبير بسبب افتقاره للبراعة والبلاغة، وتصميمه على السيطرة. جعلت علاقته مع الملك غير جيدة مما جعل جورج الثالث دائم التشاور مع بوت. وبصرف النظر عن الضرائب الأميركية، وشملت الحوادث البارزة الأخرى خلال إدارة غرينفيل محاكمة جون ويلكس لتهمة التحريض على الفتنة.

John Coffey, Providence and the Abolition of the Slave Trade, 1758–1807, *London, English Historical Review*, 2012, PP. 844–881.

Phillip Lawson, *George Grenville. A political life*, London, Oxford University Press, 1984;

https://www.britannica.com/biography/George-Grenville

(vi) تشارلس جيمس فوكس: سياسي انكليزي وخطيب من حزب (الويك) تولى وزارة البحرية عام (1770)، ولكنة اقيل منها عام 1774 لخلافه مع رئيس الوزارة والملك، فأنضم للمعارضة، وكان صديقا لولي العهد (الملك جورج الرابع فيما بعد)، هاجم السياسة البريطانية في حرب الاستقلال الامريكية، وتولى الخارجية لفترات قصيرة (1782،1783،1806)، وعارض (وليم بت) فحض على عدم تدخل بريطانيا في الثورة الفرنسية، وطالب بالغاء تجارة العبيد ومنح الحرية السياسية للكاثوليك، وغيرهم من الاقليات الدينية التي لا تتبع الكنيسة الرسمية. https://en.wikipedia.org/wiki/Charles_James_Fox

(vii) تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا من 14 تشرين الثاني 1768-28 كانون الثاني 1770، وهو سليل شارل الثاني ملك انكلترا واسكتلندا من طريق غير شرعي.

https://www.britannica.com/biography/Augustus-Henry-Fitzroy-3rd-duke-of-Grafton

(viii) ادموند بيرك: رجل دولة وخطيب برلماني ومفكر سياسي بريطاني، لعب دورا بارزا في المسائل السياسية حوالي (30) سنة بعد عام 1765. كان ايرلنديا، ولد في دبلن في 12كانون الثاني 1729، كان والده محاميا بروتستانتيا وامه كاثوليكية. وفي عام 1765 عين سكرتيرا للمركيز (روكنغهام) زعيم احدى الجماعات من حزب الويك في البرلمان، وهكذا دخل الى مجلس العموم، وبقي بيرك سكرتيرا للمركيز (روكنغهام) حتى وفاة الاخير عام 1782. وفي عام 1784 انتخب عضوا في البرلمان عن (برستول). بعد اندلاع الثورة الفرنسية في عام 1789 اعلن بيرك عدائه لها، وقد اصدر كتابه: انعكاسات على الثورة في فرنسا (Reflections on the Revolution) عام 1790، وعارض الثورة الفرنسية حتى وفاته.

http://www.let.rug.nl/usa/biographies/edmund-burke

(ix) ويليام ويلبرفورس: هو مناضل وسياسي بريطاني كان من أهم قضاياه إلغاء تجارة الرق في الإمبراطورية البريطانية كافة مما عرضه لمخاطر كثيرة خاصة أن غالب المسؤولين عن هذه التجارة من المتنفذين والداعمين المباشرين للملك, وظل يكافح للحصول على القانون مدة عشرين عام من 1787م إلى أن صدر القانون الذي يلغي تجارة العبيد نهائياً في سنة 1807م وبعد نشاط قضاه في نصرة القضايا الإنسانية الرئيسية الأخلاق والتعليم والدين توفي بعد ثلاثة أيام من صدور القرار النهائي لإلغاء

العبودية من غالب المناطق التابعة للأمبراطورية البريطانية والذي حرر العبيد نهائياً. كانت أهم أهداف ويلبرفورس تحسين الأخلاق والتعليم والدين مما جعله عرضة لكثير من الانتقادات لكنه واصل كفاحه رغم ما يعانيه منذ شبابه من إلتهاب القولون التقرحي. توفي ودفن في كنيسة وستمنستر قرب صديقه رئيس الوزراء السابق وليام بيت الذي توفي في 1806م أي قبل سنة من إصدار قانون إلغاء تجارة العبيد وكان أهم الداعمين له هو وصديقه توماس كلاركسون. ولا ننسى هنا زوجته بابرا آن ويلبرفورس والتي كانت الأساس في عودته للعمل السياسي بعد أن زاد عليه المرض وهزم أكثر من مرة في مجلس العموم.

John Coffey, Providence and the Abolition of the Slave Trade, 1758–1807, *London, English Historical Review*, 2012, PP. 844–881.

([x]) قانون التوحيد 1662 اقره برلمان انكلترا، والعنوان الكامل لهذا القانون هو "قانون لتوحيد الصلوات العامة وإقامة الطقوس الدينية وغيرها من الطقوس والاحتفالات"، بغية تأسيس شكل تكوين ورسم وتكريس الأساقفة والكهنة والشمامسة في الكنيسة الإنجليزية.

([xi]) أصدر رئيس وزراء حزب المحافظين اللورد ليفربول قوانين الذرة في عام 1815، على خلفية الاقتصاد المتوتر في فترة ما بعد الحروب النابليونية، فرضت هذه القوانين تعريفات على الحبوب المستوردة من بلدان أخرى مثل القمح والذرة لصالح الزراعة المحلية.

([xii]) معركة فرضها نابليون على الحلفاء بعد فراره من منفاه في جزيرة إلبا، وأضطر أعضاء مؤتمر فيينا إنهاء المؤتمر والتفرغ لحرب نابليون الذي اعتبروه مجرما. فوصلت إلى بلجيكا مباشرة جيوش بريطانيا وبروسيا، ومن الطرف الآخر جيوش فرنسا على أن تتوافد إلى جهة الراين جيوش بقية الحلفاء. وكان في الجانب الأول القائد دوق ويلينغتون الإنكليزي والمارشال (بلوخر) الألماني، وبالطرف الثاني (نابليون). وكانت جنود الأول 600 والثاني 83417 ومع نابليون 106000، وكان النصر فيها الحلفاء وفي هذه المعركة حسم امر نهائياً. يراجع للمزيد:

Alessandro Barbero, *The Battle. A New History of Waterloo*, USA, Atlantic Books, 2013.

([xiii]) صحفي بريطاني،، ورائد حركة مدارس الاحد. بدأ عمله الخيري نتيجة عمله في صحيفة (غلوستر)، ناضل من اجل القضايا الإنسانية وإصلاح السجون والرعاية الصحية في المستشفيات. مشيرا الى ان استخدام الاطفال غير خاضعة للرقابة مما ينتهك حقوقهم، وتشارك في عام 1780 عددا من النساء لتعليم القراءة والتعليم المسيحي الكنيسة يوم الأحد. كانت تجربة ناجحة جدا لدرجة أنه يمكن أن يسجل في صحيفة غلوستر (3 نوفمبر 1783) أن حركة مدارس الأحد ينتشر بسرعة إلى جميع أنحاء البلاد. وفي 1785 تم تشكيل جمعية مدرسة الأحد. وكان الاتحاد مدرسة الاحد (1803) نتيجة مباشرة لعمل رايكز.

MLA Style: "Raikes, Robert". Encyclopaedia Britannica Ultimate Reference Suite. Chicago: Encyclopædia Britannica, 2010.

(*)https://www.youtube.com/watch?v=BHNSAK8d3qc.

(**) تراجع خلاصة البحوث في موقع المجلة:

https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(05)66991-7/fulltext#article_upsell

(***) Baer, http://www.encyclopediavirginia.org/ george_ iii _ 1738-1820

(****) The Age of George III, http://www.historyhome.co.uk/c-eight/constitu/min-inst.htm) .

(*****) https://en.wikipedia.org/wiki/Slave_Trade_Act_1807.

(******) *https://www.ahl-)alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=12574*

قائمة المصادر

أولا. المصادر الاجنبية:

1. Alessandro Barbero, *The Battle. A New History of Waterloo*, USA, Atlantic Books, 2013.
2. Charles Duke Yonge, :M.A., The Constitutional history of England. from 1760 to 1860, New York, 1882.
3. Charles Tilly and R.A. Schweitzer, Britain's everyday conflicts in an age of inequality, Michigan, 1981.
4. Christopher Hibbert, George III. A Personal History, London: Penguin Books, 1999.
5. Francis Russell, *John, 3rd Earl of Bute, patron & collector*. London, Merrion Press, 2004.
6. George Trevelyanm, George the Third and Charles Fox. The Concluding Part of the American Revolution. New York: Longmans, Green, 1912.
7. John Coffey, Providence and the Abolition of the Slave Trade, 1758–1807, *London, English Historical Review*, 2012.
8. John Brooke, King George, London: Constable, 1972.
9. Maggs Bros. Ltd., The Abolition of the English Slave Trade, Maggs Bros Ltd, 2009.
10. Marc Baer, George III (1738–1820) A Publication of Virginia Foundation for the Humanities Virginia.

على الموقع:

http://www.encyclopediavirginia.org/ george_ iii _ 1738-1820

11. MLA Style: "Raikes, Robert". Encyclopaedia Britannica Ultimate Reference Suite. Chicago: Encyclopædia Britannica, 2010.
12. MLA Style: "Union, Act of.". Encyclopaedia Britannica Ultimate Reference Suite. Chicago: Encyclopædia Britannica, 2010.
13. Norman Wilding and Philip Laundy, An Encyclopedia of Parliament, London, 1961.
14. Peter D. G. Thomas, George III King and politicians 1760–1770, Manchester University Press, Manchester and New York, 2002.
15. Phillip Lawson, *George Grenville. A political life*, London, Oxford University Press, 1984**.**
16. Stanley Ayling, George the Third. London: Collins. 1972.

17. Steven J. Watson, The Reign of George III, London: Oxford University Press, 1960.

18. The Age of George III, The Decade of Ministerial Instability 1760–1770).

الكتاب موجود على الموقع:

http://www.historyhome.co.uk/c-eight/constitu/min-inst.htm

ثانيا. مواقع الانترنت:

1. http://www.britannica.com/event/Seven-Years-War
2. https://www.britannica.com/biography/Augustus-Henry-Fitzroy-3rd-duke-of-Grafton
3. http://www.britannica.com/biography/George-Grenville
4. https://en.wikipedia.org/wiki/Charles_James_Fox
5. http://www.let.rug.nl/usa/biographies/edmund-burke
6. https://en.wikipedia.org/wiki/Slave_Trade_Act_1807
7. http://www.marefa.org/index.php

ثالثا. المصادر العربية:

1. اروى خالد علي مصطفى, وليم بت والسياسة البريطانية 1783 – 1806, اطروحة دكتوراه, كلية التربية، الجامعة المستنصرية, 2007.
2. ربيع حيدر طاهر الموسوي, تطور البرلمان البريطاني1911-1949, اطروحة دكتوراه, كلية الآداب، جامعة بغداد, 2007.
3. رنيم حنوش، وثائق ملكية تكشف أسرار "ملك بريطانيا المجنون"، (مقال)، جريدة الشرق الاوسط، لندن، 27 كانون الثاني 2017: https://aawsat.com/home/article
4. عبد الوهاب النواري, التطور الدستوري في انجلترا/ بريطانيا 1215-1914, (بحث)، على موقع (أهل القرآن) الإلكتروني: https://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=12574
5. عدي محسن غافل الهاشمي, الإصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفكتوري (1837–1901)، اطروحة دكتوراه, كلية التربية, الجامعة المستنصرية، 2006.
6. علي اياد ياسين الهاشمي, نظام التعليم في بريطانيا 1780-1909 المدارس الأولية نموذجاً, بحث منشور في آداب الرافدين، العدد 48, 2007.
7. محمد غريب جودة، موجز تاريخ العالم بالسنوات والأحداث، القاهرة، 1999.
8. نظام التربية والتعليم في المملكة المتحدة (بحث) منشور على الموقع الالكتروني: https://ninetyn1ne.com/article/472
9. هربرت فشر، أصول التاريخ الاوربي الحديث، ترجمة: زينب عصمت راشد وآخرون، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1970